2009062002-0005 -12

نحن جمعيّات ذوي المفقودين وحقوق الإنسان الموقعين أدناه،

وقد أخذنا علما باختتام المرافعات أمام محكمة جنوب لبنان في دعوى السيد محيي الدين حشيشو المخطوف منذ ١٩٨٢ وذلك بعد سنوات من العناء والمثابرة والصبر، لم يتقدم خلالها أي كان لمساعدة ذويه بمعرفة مصيره،

وإذ نذكّر أنّ قضيّة المفقودين قد اتّسمت طوال سنوات ما بعد الحرب بكمّ هائل من التجاهل والتهميش والاستهتار، وهذا ما تمثّل بشكل خاص في قوانين العفو المتواليّة التي أتت كوسام على صدور المرتكبين في موازاة تجاهل تامّ للجرائم ضد الإنسانية ومنها جرائم الإخفاء القسري وبشكل اعم الضحايا كافة،

وإذ نذكّر أن ذوي المفقودين محكومون بنتيجة عذابهم المتواصل بالنضال لنيل حقّ المعرفة الذي بات أحد أهمّ المبادئ الدولية، وحق العدالة في جرم الإخفاء القسري الذي لا يسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن،

وإذ نستذكر القرار المبدئيّ الصادر عن محكمة جبل لبنان في ٢٣-١٢-٢٠٠٢ برئاسة المغفور له القاضي المستقل النزيه المشهود له جوزف غمرون، والآيل إلى إدانة أحد الخاطفين الذي ما زال مصير ضحيته مجهولا منذ ١٩٨٢، بعدما ثبّت أن جرم الخطف لا يسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن،

وإذ نذكر أن العهد الحالي والبيان الوزاري قد تضمنا تعهدا صريحا في حل قضايا المفقودين،

فإننا نعلن الأمور الآتية:

١- أن قضية السيد محيي الدين حشيشو ليست اليوم قضية زوجته أو أولاده - الذين نشد على أياديهم - وحدهم، إنما هي قضية ذوي المفقودين ومناصريهم كافة، قضية اجتماعيّة لها تأثير مباشر على ملفات المفقودين كافة، قضية الوطن الذي تبقى العدالة والمساواة مدماكه الأول،

٢- أننا نطالب قضاة محكمة الجنايات في صيدا أن يبقوا على مستوى رسالتهم وقيمهم وآمال الناس المعقودة عليهم، عادلين، مستقلين، إنسانيين، محصنين في وجه التدخلات، فتكتب المحكمة على غرار محكمة جبل لبنان حكمها بأحرف من ذهب،

٣- أننا نحذر الأحزاب والأطراف السياسية وقادة الطوائف كافة من العبث بالقضاء وقضايا الناس الذين لجؤوا إليه، طمعا بتبييض صفحتهم أو نزولا عند حسابات طائفية أو انتخابية. فنحن سنفضح ونقاضي أيّ عبث مشابه، مهما علا مصدره أو أيا كان الرداء الذي يحتمي به. فأيا تكن هوية المتهم أو الجهة التي وقفت وراءه، وأيا تكن هوية المخطوف: القضية ليست قضية طائفية ولا سياسية إنما هي قضية إنسانية حقوقية بامتياز، قضية تفتح نافذة لانتقال الوطن من دولة الفساد والمحاصصة والمقايضة بالعفو من جرائم الحرب إلى دولة محورها الإنسان والعدالة.

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

المجلس اللبناني لحقوق الإنسان

لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)

مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب

جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل).